

النظام المصرفي في دولة الكويت

اعداد: منى بن غيث

رئيس قسم الخدمات المالية والبنوك







مكونات النظام المصرفي في دولة الكويت

تاريخ اصدار النظام المصرفي في دولة الكويت

قانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية

النظام المصرفي في دولة الكويت يتكون من:

بنوك كويتية - بنوك غير كويتية

1- بنوك حكومية:

بنك الكويت المركزي

الائتمان الكويتي التسليف والادخار سابقا

بنك الكويت الصناعي





بنك الكويت المركزي:

هو الجهة المسؤولة عن إصدار الدينار الكويتي و تنظيم البنوك و المعاملات المصرفية في الكويت إنشئ بنك الكويت المركزي في 30 يونيو 1969 ليقوم بمهام مجلس النقد الكويتي الذي إنشأ عام 1960، وذلك لموكبة تطور السياسات النقدية و تحقيق التنمية الاقتصادية

- إصدار الدينار الكويتي •
- العمل على ثبات الدينار الكويتي وتأمين حرية تحويلة إلى العملات الأخرى
- العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي و زيادة الدخل القومي
 - مراقبة الجهاز المصرفي الكويتي
 - العمل بوظيفة بنك الكويت
 - تقديم المشورة المالية للحكومة

بنك الائتمان الكويتي:

صدر القانون رقم 40 لسنة 1960 بتأسيس بنك الائتمان ليقوم تيسير الائتمان العقاري والصناعي و الزراعي للمواطنين بالإضافة إلى إقراض موظفي الدولة بضمان رواتبهم أو مكافآتهم . وفي سنة 1965 صدر القانون رقم 30 بإنشاء " بنك التسليف و الإدخار" ليحل محل بنك الائتمان مع إدخال بعض التعديلات على أهدافه وأعماله كان من أبرزها تكليفه بنشر الوعي الإدخاري وتجميع المدخرات واستثمارها و استبدلت بقروض الموظفين، بتيسير الائتمان الإجتماعي للمواطنين. و بتاريخ 17-12-1995 قرر مجلس الإدارة وقف نشاط الإدخار بكافة أشكاله ووقف احتساب الفوائد على حسابات الإدخار إعتبارا من نهاية يوم عمل 31/12/ 1995

بنك الكويت الصناعي

بادرت حكومة دولة الكويت في السادس عشر من ديسمبر عام 1973، بإنشاء بنك الكويت الصناعي (شمك) مقفلة، بالتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي، فالتقت آنذاك رغبة وإرادة الحكومة مع القطاع الخاص لتأسيس البنك. تمثلت مشاركة الحكومة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويمثل القطاع الخاص عدد من المصارف الكويتية، وشركات كبرى في القطاع الصناعي وعدد من شركات الاستثمار المحلية، ويبلغ رأسمال البنك حالياً 20 مليون دينار كويتى، ويعتبر إنشاء بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973، نقلة نوعية متقدمة لدولة الكويت في تشجيع ودعم النشاط الصناعي، فقد كان أول مصرف متخصص بالتمويل ودعم التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



3 - بنوك تجارية

خمسة بنوك :

الوطني (71) ----- 1952

الخليج (58) ----- 1960

التجاري (45) -----1960

برقان (29) -----1976



لأهلي الكويتي (33)-----6





4. بنوك إسلامية : خمسة بنوك

بيت التمويل الكويتي (64 فرع)-----1977 التاسيس

البنك الأهلي المتحد (36)-----1971

بنك بوبيان (37)-----2004

بنك الكويت الدولي (27)-----1973

بنك وربة (12)-----2010





1977-----2014

5 ـ بنوك غير كويتية:

بنوك خليجية: <

الكويت والبحرين - مصرف الراجحي - ابوظبي - قطر الوطني - الدوحة - المشرق - مسقط - الاتحاد الوطني

بنوك اجنبية: <

اتش اس بي سي – بي اند بي باربيا – سيتي بنك – الصناعي والتجاري الصينى المحدود



6 . الشركات:

- الاستثمار (الاستثمار التقليدية الاستثمار الإسلامية)
 - الصرافة >
 - صناديق الاستثمار (التقليدية الإسلامية)
 - التمويل (الإسلامية) ح



١/ نبذة عن الادارة المركزية للإحصاء

- ويعتبر الجهاز الإحصائي من أوائل المؤسسات التي واكبت إنشاء دولة الكويت عشية الاستقلال في مطلع الستينات. إذ صدر القانون رقم ٢٧ في الخامس من ديسمبر ١٩٦٣ بإنشاء الإدارة المركزية للإحصاء وإلحاقها بمجلس التخطيط، على أن تكون المرجع الإحصائي الوحيد في الدولة، ثم توالت بعد ذلك القرارات الوزارية التي تنظم عمل الإدارة المركزية للإحصاء.
- وفي ٦ سبتمبر من عام ١٩٧٦ صدر مرسوم أميري بإنشاء وزارة التخطيط لتحل محل مجلس التخطيط في ممارسة اختصاصاته،
- وفي ٧ أكتوبر ٢٠٠٧ صدر المرسوم الأميري رقم ٣٠٨ بإشراف الوزير المختص بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على الإدارة المركزية للإحصاء.
 - ᄤ وقد تم إقرار هيكل تنظيمي مستقل ومتكامل للإدارة المركزية للإحصاء بتاريخ ٥ / ٥ / ٢٠١٠.





مصادر بيانات البنوك بالإدارة المركزية للإحصاء

حساهم البحوث الاقتصادية على توفير البيانات والمعلومات الأساسية المطلوبة باستخدام استمارات إحصائية متخصصة للبنوك وشركات الصيرفة والاستثمار وشركات التامين بالعمولة والمؤسسات المالية المساعدة

يقوم قسم الخدمات المالية والبنوك بإصدار نشرة متخصصة، وهذه النشرة يتم جمع بياناتها من خلال المسح السنوي للمنشآت العاملة في دولة الكويت على عينة مختارة من حصر منشآت عام 2000،

حويستخدم في المراجعة والترميز التصنيف الدولي الموحد Rev 3 للأنشطة الاقتصادية



مراقبية البحوث الاقتصادية المسوح الاقتصادية

٢/ قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن الإحصاء والتعداد

صدر القانون رقم ٢٧ في عام ١٩٦٣ و قد اشتمل على ١٤ مادة وحدد المهام الرئيسية للإدارة المركزية للإحصاء في جمع البيانات وإجراء المسوح، من أهم تلك المواد:

- مادة ! : تنشأ إدارة للتعداد والإحصاء تسمى (الإدارة المركزية للإحصاء) وتلحق بمجلس التخطيط وتكون الإدارة هي المرجع الإحصائي الوحيد في الدولة.
 - مادة ٣ <u>:</u>
- د -الإشراف على أعمال الإحصاءات التي تقوم بها الأقسام المختصة بذلك في كافة الوزارات والإدارات والمؤسسات والشركات التي تساهم الحكومة فيها .. والتنسيق بين أعمالها الإحصائية .. وتقوم كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة حكومية بإنشاء قسم للإحصاء
- هـ -توحيد المعلومات الإحصائية وتنسيقها وتحليلها والعمل بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة على نشر وإذاعة البيانات والدراسات الإحصائية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا يتناول النشر أية بيانات فردية خاصة .
 - مادة 7: على الأفراد والشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة ... أن يقدموا جميع البيانات اللازمة للإحصاء أو التعداد في المواعيد المحددة لذلك إلى الإدارة المركزية للإحصاء.
 - مادة 7 : تكون جميع البيانات الفردية التي تتعلق بالإحصاء أو التعداد سرية لا يجوز نشرها ويحظر إطلاع الغير عليها أو تبليغه بها ...سواء كان فردا أو هيئة عامة أو خاصة... إلا بموافقة صاحب الشأن بها ولا يجوز استخدامها لغير الأغراض الإحصائية.



المسوح الاقتصادية

حسب قانون الإحصاء لدولة الكويت:

< الإشراف على أعمال الإحصاءات التي تقوم بها الأقسام المختصة بذلك في كافة الوزارات والإدارات والمؤسسات والشركات التي تساهم الحكومة فيها

حتقوم أيضا الإدارة بتجميع المعلومات الإحصائية وتنسيقها و تحليلها والعمل بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة على نشر وإذاعة البيانات والدراسات الإحصائية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

Toy3.com

الهدف والجهات المستفيدة من مسح سلسلة البحوث الاقتصادية

حساب الناتج المحلي الإجمالي وتركيب جداول الحسابات القومية وجداول المدخلات حوالم والمدخلات المدخلات المدخرجات

- تفيد المنظمات والهيئات الدولية مثل مكتب الإحصاء للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (الرياض) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
 - مكتب الإحصاء لجامعة الدول العربية ومكتب الإحصاء للأمم المتحدة.
 - معهد الكويت للأبحاث العلمية والبنوك والباحثين ومكاتب الاستشارات لدراسة حالجدوى الاقتصادية.





مخرجات القطاع المالي تعويضات العاملين والإنتاج والمستلزمات السلعية (الاستهلاك الوسيط) والقيمة المضافة حيث تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي وتركيب جداول الحسابات القومية وجداول المدخلات في الحسابات القومية وخاصة مخرجات البنوك

www.Csb.gov.kw